مجتمع

المفوضية الأوروبية: مساعدات إضافية لأفغانستان

تعهّدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، أمس الأربعاء، بزيادة المساعدات الإنسانية المخصصة لأفغانستان، واعدة بأن تقف الكتلة التي تضمّ 27 دولة «إلى جانب الشعب الأفغاني». وقالت في خطاب «حالة الاتحاد» السنوي إنّه «لا بدّ من أن نبذل كلّ ما في وسعنا لتجنّب الخطر الحقيقي هناك والمتمثل بمجاعة كبيرة وكارثة إنسانية»، مضيفة: «سوف نفعل ما في وسعنا وسوف نزيد مرّة أخرى المساعدات الإنسانية لأفغانستان بمقدار 100 مليون يورو (نحو 120 مليون دولار أميركي)». (فرانس برس)

بلجيكا: دعوة إلى الاهتمام بصحة الأطفال النفسية

دعا المجلس الأعلى للصحة في بلجيكا إلى الاهتمام بالصحة النفسية والعقلية للأطفال، لا سيّما المراهقين من بينهم، في خلال أزمة كورونا وبعدها، مشيراً إلى أنّهم عانوا بـ«صمت» من آثار القيود المتكررة الرامية إلى مكافحة الوباء. وأشار إلى أنّ التغيّرات الجذرية التي طرأت على الحياة العائلية والبيئة المحيطة بهؤلاء في الأشهر الماضية تستدعي الحذر ومتابعة طويلة الأمد. ولفت إلى أنّ ثلثي المراهقين عانوا من حالات ضيق شديد وأنّ 80 في المائة منهم عبّروا عن شعورهم بالتعب وعدم القدرة على المبادرة. (آكي)

تقصير عالمي في الحدّ من الاحترار

في لندن، تعرض مؤسسة «ووتر إيد» الخيرية منحوتات من الجليد (الصورة) تمثّل أشخاصاً يحملون المياه بأوانٍ مختلفة بعدما جمعوها، والهدف من ذلك تسليط الضوء على «هشاشة المياه» وعلى التهديدات المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة وبالتالي بالتغيّر المناخي في هذا السياق. وقد ذكر تقرير علمي جديد أنّ كلّ دول العالم تقريباً مقصّرة، ومعظمها مقصّر جداً، في جهودها من أجل مكافحة تغيّر المناخ، بالتالي فإنّه من غير المرجّح أن يتمكّن العالم من إبقاء درجات الحرارة عند الحدّ المتّفق عليه دولياً. وبحسب التقرير الذي أصدرته مجموعة «تعقب العمل المناخي»، فإنّ ثمّة دولة واحدة فقط هي غامبيا تسير على الطريق الصحيح لخفض الانبعاثات. أمّا بقيّة الدول فلا تنفّذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لمنع العالم من تجاوز هدف اتفاقية باريس للمناخ المتمثّل في الحدّ من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية. أضاف التقرير أنّ دولة صناعية واحدة فقط هي المملكة المتحدة اقتربت من إنجاز ما ينبغي عليها فعله من خفض انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري وتمويل الطاقة النظيفة للدول الفقيرة. وأشارت المجموعة إلى أنّ فجوة الانبعاثات، أي الفرق بين توقعات الانبعاثات مع التعهدات، انخفضت بنسبة 11 في المائة. لكنّ الرئيس التنفيذي لمنظمة «تحليلات المناخ» بيل هير الذي شارك في إعداد التقرير، أوضح أنّ «هذا الزخم لم يستمرّ. ما زال ثمّة عجز في عدد البلدان التي تفي بالتزامات التحكّم في الانبعاثات لسدّ الفجوة». (**العربي الجديد، أسوشييتد برس**)

(دانييل ليك-اوليفاس/ فرانس برس)

مراد عطية... حكاية شاب مقدسي

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

لا تنفك الفلسطينية نهى عطية من حيّ الشيخ جرّاح في مدينة القدس المحتلة، وهي من بين أهالي الحيّ المهدّدين بالتهجير وبإخلاء منزلها قسرياً، تقلّب تسجيلات فيديو في هاتفها النقّال. وتلك التسجيلات تعود إلى ابنها مراد عطية، أبرز المدافعين عن قضية الحيّ والمعتقل منذ العاشر من أغسطس/ آب الماضي لدى جهاز الاستخبارات الإسرائيلية «شاباك» بتهم تجهلها عائلة مراد، فيما يحظر على محاميه الإدلاء بأيّ معلومة أو تفصيل في ما يتعلّق بما يسميه محققو الاحتلال ملفاً سرياً، فهؤلاء استصدروا قراراً من قضاة المحكمة يحظر النشر تحت طائلة المسؤولية.

وفي تسجيلات خمسة، يظهر مراد المعروف بنشاطه الدؤوب وحركته التي لا تتوقف، إمّا مصطحباً وفود تضامن وإعلاميين قصدوا عائلات الحيّ المهدّدة بالتهجير، وشارحاً لهم قضيّة الحيّ وأهله، وإمّا معتقلاً لحظة اقتياده من قبل قوات الاحتلال، وإمّا مشاركاً في إعداد الفطور للصائمين في شهر رمضان. كذلك يظهر بالقرب من مكعّبات إسمنتية حاصرت بها قوات الاحتلال الحيّ وقد وُضع بعض منها بجوار مدخل بيت عائلته.

كلّ تلك المشاهد تثير لدى الوالدة نهى (أمّ خالد) شوقاً إلى ابنها مراد الذي ما زال محتجزاً في ظروف لا تعلم طبيعتها، لكنّها حتماً سيّئة جداً بحسب ما بدا عليه في جلسة المحاكمة الخامسة قبل تمديد اعتقاله. ويبدو الاحتلال مصراً على معاقبته وعلى حجب رواية أهل الحيّ التي لا يرغب الاحتلال ومستوطنوه في أن تُنقل إلى الخارج، سواءً من خلال مراد أو من خلال الناشطة المقدسية منى الكرد، جارة عائلة مراد التي نجحت في استجلاب دعم كبير لقضية الحيّ وأهله.

وفي منزل العائلة بحيّ الشيخ جرّاح، يسيطر الهدوء، علماً أنّ حضور مراد كان يخلق حياة في المكان، أو كما تقول والدته لـ«العربي الجديد»: «كان مثل البندول، لا يتوقف عن الحركة». ولا يمرّ يوم من دون أن تتفقّد الوالدة غرفة ابنها البسيطة المتواضعة التي تنتظر عودته بحسب ما تؤكد، وسط شعور بالوحدة والصمت الموجعين لكلّ أهل البيت، في انتظار أن يضجّ من جديد بصخب مراد وحضوره الدافئ، فيما يعتني من جديد بشقيقته وعمّته، وهما من الأشخاص ذوي الإعاقة. فهو الذي كان يهتمّ بشؤونهما ويدبّر أمورهما ويصطحبهما في جولات خارج المنزل، وكذلك إلى خارج الحيّ، بحسب ما تؤكد والدته بصوت يختنق.

وما زالت نهى تتذكّر جيداً لحظة اعتقال ابنها مراد، في ذلك اليوم حين بدأ الحديث يعلو عن مداهمة الحيّ من قبل جنود الاحتلال واستخباراته لتنفيذ عملية اعتقال لم تدر العائلة أنّ الهدف منها كان مراد. هو خرج ليستطلع ما يجري، فاستوقفه جنود الاحتلال وسألوه: هل أنت مراد؟ وحين ردّ عليهم بالإيجاب، اعتقلوه. ثمّ اصطحبوه إلى منزله، حيث أرغموه على خلع ملابسه قبل أن يقتادوه مكبلاً إلى سجن المسكوبية في القدس المحتلة، وهو ما زال يقبع هناك.

وتقول نهى: «حتى الآن لا نعرف سبب اعتقاله، ويمنعونني من لقائه أو حتى حضور جلسات المحكمة باستثناء جلسة واحدة رأيناه فيها عن بُعد، لكنّنا لم نتمكّن من الحديث معه. جعلونا في حالة انتظار وترقّب مستمرين. لا نعلم حتى الآن التهم المنسوبة إليه». تضيف الوالدة أنّ «مراد كان رجل البيت، مثل البندول، متفهّماً لاحتياجاتنا الإنسانية، وكان يتحمّل مسؤولية أكبر من مسؤولياته»، مشيرة إلى أنّه «حصل على معدل 89 في المائة في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) من مدرسة شعفاط الثانوية، ثمّ التحق بجامعة النجاح الوطنية، وحصل على شهادة بكالوريوس. واستكمل دراسته بالحصول على دبلوم في التربية، ثمّ التحق بجامعة في تل أبيب ليكمل دراسته هناك في تخصّص إدارة المدارس، فيما كان مشروع تخرّجه حول الهبّة الشعبية الأخيرة في القدس».

وأهداف مراد بحسب والدته كانت تتجاوز تعليمه الأكاديمي إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد اهتمّ بالنشاطات الاجتماعية والفعاليات التطوعيّة والتحق بجمعيات عدّة. وعندما كان في الخامسة عشرة من عمره، أصدر كتيّباً عن الآثار في القدس، بالإضافة إلى تطوّعه في جمعية حقوق الطفل. هو كان يدافع بقوة عن الأطفال الأسرى المحرّرين، وكان يحضرهم إلى منزل العائلة ويعطيهم دروس تقوية في المواد التعليمية، ليعوّض عليهم ما فاتهم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الوالدة نهى من أبطال الحيّ

كما مراد عطية كذلك والدته نهى باتت جزءاً من رواية أهل حيّ الشيخ جرّاح ووجهاً معروفاً بالنسبة إلى كلّ المتضامنين مع القضية والإعلاميين. فهي من ابرز المدافعين عن حيّها، كما هي حال نساء أخريات برزن في معركة الدفاع عن وجود عائلاتهنّ في الحيّ، من مثيلات منى الكرد وآلاء السلايمة.

تحقيق

أساتذة المغرب
احتجاجات مع بداية العام الدراسي

لن تكون بداية العام الدراسي الجديد 2021-2022 هادئة في المغرب، في ظل إصرار الأساتذة المتعاقدين على الاحتجاج في الشارع والتصعيد على خلفية عدم تحقيق مطالبهم حتى اليوم. ويترقّب الجميع المستجدات في المقبل من الأيام

الرباط ـ **عادل نجدي**

ينطلق العام الدراسي الجديد في المغرب في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بعد أن تم تأجيله لمرتين متتاليتين، وسط تحذير فئات تعليمية عدة بالعودة إلى الشارع للاحتجاج، مهددين بالتصعيد، تزامناً مع ما يعيشه قطاع التعليم من وضع استثنائي فرضه تفشي فيروس كورونا الجديد في البلاد.

واستبق أساتذة المغرب المتعاقدون بدء العام الدراسي بالتصعيد ضد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، معلنين عن خوض إضراب وطني عن العمل يومي 15 و16 سبتمبر/ أيلول الجاري، وإضراب مناطقي في العاصمة المغربية الرباط لأساتذة جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة، وإضراب وطني ثان أيام 23 و24 و25 من الشهر نفسه، تزامناً مع عقد جلسات محاكمة الأساتذة الموقوفين على خلفية المسيرات الاحتجاجية التي منعتها السلطات في 6 و7 إبريل/ نيسان الماضي.

وتعرّض 33 أستاذاً وأستاذة من «التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد» للملاحقة القضائية من دون أن يتم توقيفهم، بتهم التجمهر غير المسلح بغير رخصة، وخرق حالة الطوارئ الصحية، وإيذاء رجال القوة الحكومية أثناء قيامهم بوظائفهم وبسبب قيامهم بها، وإهانة القوة العامة بأقوال بقصد المس بشرفهم والاحترام الواجب لسلطتهم.

ويقول عضو التنسيقية الوطنية للأساتذة المتعاقدين عبد الله قشمار، لـ«العربي الجديد»، إن الخطوات الاحتجاجية تأتي لتؤكد أن معركة الأساتذة ما زالت مستمرة إلى حين تحقيق مطالبهم، في ظل استمرار وزارة التربية الوطنية ومعها الحكومة الحالية في الامتناع عن تحقيق مختلف المطالب، وأهمها دمج هذه الفئة ضمن أسلاك الوظيفة الحكومية. يضيف: «من المؤسف أن يتخذ المسؤولون مسلكاً آخر غير الحوار والتفاوض باللجوء إلى متابعة المحتجين السلميين والبالغ عددهم 33 أستاذاً وأستاذة، وثنيهم عن نضالهم عبر ردهات المحاكم»، لافتاً إلى أن التنسيقية سطرت برنامجها الاحتجاجي الجديد لاستكمال المسار النضالي السابق، والدفاع عن براءة الأساتذة المتابعين تم التأكيد على مشروعية المطالب. ويرى أن ما تفعله وزارة التربية الوطنية بين كوادر هيئة التدريس «يساهم بالأساس في تشييئها والحط من كرامتها، عبر تضمينها ضمن إطار مهني ونفسي هش. كما أن الإجراءات المجحفة التي تطبقها الوزارة الوصية من خلال تنزيل القانون الإطاري 51.17 تساهم وبشكل مباشر في خصخصة هذا القطاع الحيوي وجعله بين أيدي لوبيات القطاع الخاص».

يتابع قشمار: «لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستمر الوضع على هذا النحو، والمفروض أن يتحمل المعنيون مسؤوليتهم ويساهموا في تقوية القطاع التربوي في مختلف الجوانب، وأبرزها إعلاء قيمة نساء ورجال التعليم».

ويأتي ذلك في وقت تدفع فيه وزارة التربية الوطنية نحو طي ملف «الأساتذة المتعاقدين» نهائياً، معتبرة أن التعاقد لم يعد موجوداً في القطاع التعليمي، مستخدمة توصيفاً قانونياً هو «أطر (كوادر) الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين».

وبحسب وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سعيد أمزازي، تمت الاستجابة لمطالب الأساتذة المحتجين، ولم يعد هناك أي داع للاحتجاج وترك المدارس. وقال إن «الحقوق نفسها مكفولة بالنسبة للمرسمين والمتعاقدين، إن الترقية ممكنة والعديد من الفرص الإيجابية الأخرى»، رافضاً فكرة أن يكون التعاقد «فرضاً على أحد»؛ «فالأساتذة قانونياً هو «أطر (كوادر) الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين».

وبحسب وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، على لسان وزيرها، أنه تمت الاستجابة لمطالب الأساتذة المتعاقدين، ولم يعد هناك أي داع للاحتجاج وترك المدارس، قررت الجمعية الوطنية لمدراء التعليم الابتدائي في المغرب التصعيد بتنظيم «اعتصامات الغضب» من الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الواحدة ظهراً أمام المديريات الإقليمية في 13 من الشهر الجاري، وكذلك داخل وأمام الأكاديميات الجهوية في 27 من الشهر نفسه، بالإضافة إلى اعتصامات أمام الوزارة المعنية، ما ينذر بالمزيد من الاحتقان والتوتر مع بدء العام الدراسي الجديد.

وحملت الجمعية، في بيان، وزارة التربية الوطنية والحكومة مسؤولية التعثر الذي سيعرفه العام الدراسي بعدما قررت مقاطعة جميع وسائل التواصل مع الوزارة وتمثيلياتها الجهوية والإقليمية، عبر مقاطعة البريد الورقي والإلكتروني تسليماً وتسلماً بدءاً من 8 سبتمبر/ أيلول، والاجتماعات التي تدعو إليها المديريات والأكاديميات، وعدم استقبال اللجان.

وبحسب الكاتب العام للجامعة الوطنية للتعليم . التوجه الديمقراطي عبد الرزاق الإدريسي، «هناك تعنت من قبل الوزارة والحكومة وهروب إلى الأمام وتقاذف للمسؤوليات بين المسؤولين بشأن حل العديد من الملفات وتلبية مطالب الفئات المحرومة من الترقية بالشهادة ومن خارج السلم الذين يحتجون منذ عام 2011، والفئات الأخرى من مساعدين تقنيين وإداريين في الوزارة، بالإضافة إلى الكادر التخطيطي والتوجيهي، وحاملي الشهادات، والملحقين التربويين، وملحق الإدارة، والاقتصاد، والمدرسين بكل فئاتهم، وغيرها من المناصب التعليمية».

ويقول الإدريسي لـ«العربي الجديد»: «قطاع التعليم في المغرب سيظل يتخبط في الواقع الذي يعيشه، إذا لم يتم حل مشاكل نساء ورجال التعليم، وإدراج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، والاستجابة لكافة مطالب الفئات التعليمية، بدلاً من اعتماد سياسة عدم الإنصات وعدم الاستجابة للإضرابات التي تتكرر». ويوضح أن «الاحتجاجات ستستمر ما دامت مشاكل القطاع لم تحل، وخصوصاً بعدما تخلصت الوزارة من تعهداتها والتزاماتها السابقة في عدد من الملفات التي تم الاتفاق على حلها». ويرى أن ما يعيشه القطاع من توتر واحتقان، وما تتخذه الوزارة من قرارات انفرادية وغير مدروسة، فضلاً عن التراكمات التي يعيشها منذ سنوات، ستؤثر لا محالة على المنظومة التعليمية بشكل عام وعلى العام الدراسي الجديد بشكل خاص».

تظاهرة للأساتذة المتعاقدين في المغرب (جلال مرشدي/ الأناضول)

33
أستاذاً من «التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد» تعرّضوا للملاحقة من دون توقيف

البطالة المقنّعة تطاول أساتذة الجامعات نتيجة الأزمات المتراكمة

الأعداد التي تتخرج من أقسام الدراسات العليا لا تتناسب مع سوق العمل (عبد الله دوما/ فرانس برس)

ليبيا: أساتذة جامعيون من دون مهام

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعاني ليبيا من فوضى في الإدارة والسياسات الحكومية من جزاء الانقسامات التي شهدتها البلاد والحرب والنزوح، ومن تبعات الفوضى والأزمات المتتالية اتساع دائرة البطالة المقنّعة لتشمل أساتذة الجامعات الذين تمتلئ بهم مؤسسات التعليم العالي الليبية. وبينما تزايدت القرارات الخاصة بإنشاء جامعات حكومية في الأعوام الأخيرة، فإنّ الجامعات الخاصة وكذلك المعاهد تُعدّ الملجأ لخرّيجي أقسام الدراسات العليا في الجامعات الليبية أو لحاملي الشهادات العليا من المبتعثين للدراسة في الخارج. هذا ما يشير إليه عبد الباسط أبو خريص من مدينة غريان غربي البلاد، وهو حامل شهادة دكتوراه في الجغرافيا الطبيعية من جامعة الزيتونة التونسية في عام 2019.

يقول أبو خريص لـ«العربي الجديد»: «حصلت على عقد توظيف حكومي في إحدى كليات جامعة الجفارة التي تبعد عن منطقتي نحو 200 كيلومتر، في العام الماضي، إلا أنني لم أتمكّن من الحصول على أي حصة في جدول محاضرات الكلية بسبب كفايته من الأساتذة». وما يشكو منه أبو خريص ليس حالة استثنائية، بل هو ظاهرة تشهدها الجامعات بمعظمها التي تقدم إداراتها على توقيع عقود لأساتذة جدد من دون الرجوع إلى وزارة التعليم، لا سيّما في سنوات الانقسام الحكومي. ويشير أبو خريص إلى أنّ «وزارة التعليم العالي الحالية تعاني من تراكم ديون الأساتذة الجدد، ومن عجز في إعادة جدولتهم من ضمن الملاكات الوظيفية للجامعات». وهذا ما تؤكده المسؤولة في إدارة الموارد البشرية في الوزارة زهرة رمضان. وعلى الرغم من مخاطبة الوزارة الجامعات في ما يتعلق بعدم توقيع عقود جديدة، فإنّ رمضان توضح أنّ «المراسلات الجامعية تشير إلى الاستمرار فيها بتواريخ رجعية، وسط اتساع مشكلات فوضى الإدارة الجامعية».

وفي ليبيا 32 جامعة حكومية، بحسب الموقع الرسمي للمركز الوطني لضمان الجودة الحكومي، بالإضافة إلى ثماني جامعات خاصة. وتوضح رمضان هنا أنّ الجامعات الخاصة المشار إليها هي «الجامعات المعتمدة من قبل مركز ضمان الجودة، في حين ثمّة عشرات غيرها من الجامعات والمعاهد الخاصة، إلى جانب عشرات المقترحات المقدّمة من بلديات عدّة في مختلف أنحاء البلاد لإنشاء جامعات حكومية جديدة لأسباب مختلفة». تضيف رمضان أنّ «المقترح يُضمّن عادة قوائم بأسماء أساتذة لفرض قبوله، والداعي الرئيسي لطلب إنشاء جامعات جديدة هو بعد المسافة بالنسبة إلى سكان منطقة معيّنة عن أقرب جامعة في منطقة مجاورة». وتتابع رمضان أنّ «استمرار تداخل الصلاحيات ما بين البلديات التابعة لوزارة الحكم المحلي والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي ما زال يفاقم الأزمة».

ولا تملك وزارة التعليم العالي إحصاءً رسمياً بعدد الأساتذة المعيّنين بعقود وظيفية رسمية والذين يتلقون رواتب أساسية من الجامعات من دون أن تسنح لهم فرصة للانضمام إلى جداول المحاضرات، لكنّهم يُقدّرون بنحو ألف أستاذ. لكنّ الأستاذ الجامعي سالم شادي يلفت بحديث لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «الرقم أكبر من ذلك، فالجامعات بمعظمها تتضمّن أقساماً للدراسات العليا تخرّج حاملي شهادات ماجستير ودكتوراه، وتُضاف إليها الأكاديمية الليبية المتخصصة في تخريج حاملي تلك الشهادات». ويؤكد شادي أنّ الأعداد التي تتخرّج من أقسام الدراسات العليا سنوياً كبيرة ولا تتناسب مع سوق العمل. ويخبر شادي أنّه يتردد منذ أكثر من عامين على جامعته في مدينة الزاوية شمال غربي ليبيا التي انضمّ إليها بعقد وظيفي، من دون أن يتمكّن من الحصول على حصة في الجدول الرسمي لمحاضرات قسم المحاسبة. ويلفت شادي إلى أنّ «قاعة الأساتذة صارت بمثابة قاعة للتعارف بين هؤلاء وتشارك شكاويهم والتعرّف إلى قصص معاناتهم عند تنقّلهم بين الجامعات سعياً إلى الحصول على عقد وظيفي».

ويتقاضى أبو خريص وشادي رواتب أساسية لقاء عقديهما الوظيفيَّين، لكنّ حجم الرواتب الضئيل اضطرهم إلى اللجوء إلى القطاع الخاصة والتدريس في جامعاته ومعاهده التي يُقبل عليها الطلاب لسهولة الدراسة فيها. لكن أبو خريص يتحفّظ على جدوى العمل في القطاع التعليمي الخاص، شارحاً أنّه «بالإضافة إلى جودة التعليم المتردية فيه، لا يمكن للأستاذ فيه الحصول على ترقيات وظيفية في السلم الأكاديمي».

من جهتها، تطالب رمضان السلطات بـ«الالتفات سريعاً إلى إصلاح قطاع الجامعات الليبية من الناحية الإدارية وكذلك العملية»، مشيرة إلى أنّ «حصر طموح الأستاذ في الحصول على تعيين في إحدى الجامعات يمثّل سقطة كبيرة للقطاع الجامعي». وتؤكد رمضان أنّه «من المفترض أن ينبّه اهتمام السلطات بالتنسيق مع الجامعات إلى إصلاح مخرجاتها وتناسبها مع سوق العمل»، تضيف: «صار واقع الأستاذ سيئاً وطموحه ينحصر في الحصول على وظيفة جامعية ويستنزف كثيراً من عمره قبل الوصول إلى الوظيفة»، مؤكدة أنّ «الجامعات مكتظة بالأساتذة الجدد من دون أن يعمل هؤلاء في مجال تخصصاتهم».

مصر: أهالي جزيرة الوراق يرفضون الإخلاء والهدم

يرفض أهالي جزيرة الوراق المصرية استمرار الانتهاكات بحقهم من إخلاء قسري وهدم بيوتهم، ما دفعهم إلى التصعيد والتكاتف لمنعه والمطالبة بحقوقهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أخلت السلطات المصرية، ممثلة في أجهزتها الأمنية، عدداً من المنازل والبيوت في جزيرة الوراق (من أكبر جزر نهر النيل)، استكمالاً لسلسلة الإزالات والإخلاء القسري الذي تمارسه في الجزيرة منذ سنوات، الأمر الذي أسفر عن اشتباكات مع الأهالي ومحاكمة عدد كبير منهم في محاكم الإرهاب (دوائر متخصصة في محاكم الجنايات أنشأتها الحكومة في ديسمبر/كانون الأول 2013 للإشراف على قضايا الإرهاب).

وقبل نحو أربع سنوات، توفي المواطن المصري سيد الغلبان، وأصيب العشرات، وهُجّر المئات وحوكم نحو عشرات من سكان جزيرة الوراق، خلال اعتراضهم على حملة الإخلاء القسري لأهالي الجزيرة بهدف تنفيذ خطة الحكومة لتطوير الجزيرة، والتي أعلنتها في مايو/ أيار 2017.

وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2020، أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالسجن المؤبد لتهم والسجن المشدد لـ34 آخرين من سكان جزيرة الوراق، في القضية المعروفة إعلامياً بـ«أحداث شغب جزيرة الوراق». وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهمين تهماً من قبيل «التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ومنع موظفين عموميين من ممارسة أعمالهم، والبلطجة واستعراض القوة وقطع الطرقات». ومؤخراً، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو لعدد من أهالي الجزيرة المتجمهرين الرافضين لاستمرار عمليات الإخلاء القسري من منازلهم وبيوتهم. ورفع عدد منهم، بدعم من محامين حقوقيين ونقابيين وناشطين في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، مطالب عدة، تتلخص في إسقاط التهم الملفقة وإلغاء الأحكام الباطلة الصادرة بحق أهالي الجزيرة، وإلغاء قرار سرقة أراضي الجزيرة باسم حرم الطريق الدائري وحرم نهر النيل، وعدم هدم أي بيوت أو أخذ أراض قبل موافقة اللجنة العامة لأهالي الجزيرة، والفصل في الطعون المرفوعة لإلغاء هذه القرارات المجحفة الباطلة. كما طالب الأهالي بوقف كافة أعمال التهوير (ترك الأرض من دون زراعة مدة لا تقل عن سنة من تاريخ آخر زرع على الرغم من توافر مقومات ومستلزمات الزراعه بها) والهدم، والفصل في الطعن المتعلق بإلغاء تبعية الجزيرة لهيئة المجتمعات العمرانية، وموافقة اللجنة العامة لكل بعدم تبوير أي أرض زراعية وزراعة ما تم تبويره وتسليمه لواضعي اليد قبل الاستيلاء عليه.

يطالب أهالي الوراق بإسقاط التهم الملفقة وإلغاء الأحكام الباطلة الصادرة بحقهم

إلى ذلك، طالب الأهالي بعدم طرد أي مواطن من بيته أو شقته أو هدمهما قبل تسليمه مكاناً مناسباً داخل الجزيرة مع التعويض عن أي أضرار لحقت بحقوق وممتلكات المواطن «شقة مقابل شقة . بيت مقابل بيت». واتّفق الأهالي على تشكيل لجان تتزعم هذه المطالب. وبعد توقيع الوثيقة النهائية من كل أهل البلد نساءً ورجالاً، صغاراً وكباراً، تعلق على كل البيوت والمقاهي والمحلات، وترسل إلى كل وسائل الإعلام حتى إذا ما قامت الأجهزة بالتعدي عليهم أو على ممتلكاتهم، يحق لهم مقاومتها واتخاذ كل ما يلزم لحماية حياتهم وزراعاتهم ومصدر دخلهم ومستقبلهم ومستقبل أولادهم.

تجلس على ركام منزلها المهدم في الجزيرة (خالد دسوقي/ فرانس برس)

وتعدّ جزيرة الوراق، الكبرى في نهر النيل، وتبلغ مساحتها 1850 فداناً، ويصل عدد سكانها إلى ما يقرب من 200 ألف مواطن. كما تحتل الجزيرة موقعاً متميّزاً كونها تربط بين محافظات القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية)، وتُعد من أهم المناطق الزراعية إذ تطغى الأراضي الزراعية على أكثر من نصف مساحتها، وتنتج هذه الأراضي أجود أنواع المحاصيل، ويعمل معظم سكانها بالزراعة والصيد.

وكانت الوراق تعد، بالإضافة إلى 16 جزيرة نيلية أخرى، محميات طبيعية وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم 1969 لسنة 1998، إلى أن أصدر رئيس الوزراء المصري السابق شريف إسماعيل، في 19 يونيو/ حزيران 2017، قراراً مُفاجئاً باستبعاد 17 جزيرة وعلى رأسها الوراق من هذا القرار، لصالح شركتين تكونان مسؤولتين عن عملية تطوير الجزيرة بالإضافة إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، هما شركة «أر إس بي» للتخطيط المعماري الإماراتية السنغافورية التي تم التعاقد معها عام 2013، وشركة «كيو» للاستشارات الهندسية التي تعاقدت معها حكومة أحمد نظيف عام 2010.

على الرغم من ذلك، أُخلي أهالي جزيرة الوراق قسرياً، وهذا الأمر يعد بموجب القانون الدولي انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان. ومن المقرر إعادة محاكمة أهالي جزيرة الوراق في 25 سبتمبر/ أيلول الجاري أمام محاكم الإرهاب.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

فسبكة

في «ملتقى أكاديميون» لأساتذة الجامعات الليبية على موقع «فيسبوك»، لا شكّ في أنّ كثيراً يعرضون مشكلاتهم، لا سيّما الأساتذة الذين يقصدون أماكن عملهم من دون أن يتمكّنوا من أداء مهامهم التدريسية. ويهدف الملتقى إلى جمع أعضاء هيئة التدريس في كلّ الجامعات الليبية لـ«عرض الرؤى المختلفة ونقاشها بشفافية ومهنية، وتقريب وجهات النظر حول كل القضايا الخلافية، بالإضافة إلى تقريب المسافات بين الأقسام العلمية المتناظرة وهيئاتها التدريسية».

قصة لاجئ

عندما أرى أن الباكستانيين يعيشون بفرح وراحة في أرضهم، أرغب في العودة إلى بلادي وقريتي

نور كل
قد أعيش بفرح في أفغانستان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

يأمل اللاجئ الأفغاني نور كل الذي ولد في باكستان وترعرع فيها في تحسن الوضع في بلده الأم، رغم التحولات الكبيرة الأخيرة التي نتجت من سيطرة حركة «طالبان» على كامل أراضي البلاد. يقول لـ «العربي الجديد»: «عندما أرى أن الباكستانيين يعيشون بفرح وراحة في أرضهم، أرغب في العودة إلى بلادي وقريتي كي أتمتع بالحياة. وقد راودني هذا الشعور صغيراً، لكن أسرتي منعتني من الذهاب بسبب سوء الأوضاع الأمنية، خصوصاً أنني متحدر من مديرية دشت آرجي بولاية قندوز التي شهدت معارك عنيفة مع حركة طالبان».

يضيف: «رغم أن الوضع في أفغانستان غير مناسب اقتصادياً ومعيشياً، لكن والدي يؤيّدني في العودة مع تنبيهي إلى عدم الاستعجال. وقد جاءت أسرتي إلى باكستان قبل 40 عاماً، حين لم أكن قد أبصرت النور ومكثت في مخيم للاجئين بمدينة بشاور (شمال غرب)، ثم انتقلت قبل 10 سنوات إلى مخيم اللاجئين في رواالبندي، حيث تقيم في منزل مشيّد من طين لا يقي أفرادها من حرّ الصيف أو برد الشتاء، إذ لا يتوافر فيه أدنى مقومات الحياة من كهرباء وغيرها. لكن الأسرة سعيدة بالعيش في أمن واستقرار».

ويشدد نور على أن أسرته «عاشت كل حياتها في باكستان، واليوم لا يمكن معرفة تطورات الأوضاع في أفغانستان، إذ لا ندري إذا كانت سيطرة طالبان ستستمر، وإذا كانت ستستطيع تحسين الحالة المعيشية الصعبة. لكن إذا استقر الوضع في كل المجالات فلا بدّ أن نعود لأن الحياة صعبة في باكستان، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي». ويشير إلى أنه يملك مع أفراد أسرته بطاقات لجوء «لا يمكن أن نستخدمها في تنفيذ أي إجراء، في وقت تلاحقنا الشرطة الباكستانية، سواء امتلكنا بطاقات أم لا». ويؤكد أنه يحب البقاء في باكستان «لكن أجهزة الدولة لا تتعامل معنا في شكل جيد، وتتجاهل تجديد بطاقات الهوية التي انقضت صلاحيتها، وهو ما رفعنا الصوت لتنفيذه في انتظار قرارات الحكومة الباكستانية ومفوضية اللاجئين».

وفي شأن تعامل الشرطة مع اللاجئين وملاحقاتها المتكررة لهم، يقول نور: «نحن بين سندان ومطرقة. عندما تمسكنا الشرطة وترى بطاقاتنا منتهية الصلاحية تواجه مشكلة معها، وعندما نقول لها إننا لا نملك بطاقة تحدث مشكلة أخرى». ويرى نور أن التخلص من المشكلات الموجودة في باكستان يتطلب الذهاب إلى أفغانستان «لكننا ننتظر أن تتوضح الأمور قليلاً، وتحديداً في ما يتعلق بالاقتصاد والمعيشة».